

٧٤٥٨

٢٧

١٦٠
ر

(رسالة تحقيق معنى التصور والتصديق وتصريفهما)
كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرًا .

١١ ق ١٩-٢٢ س ٢٣ x ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

٧٤٥٨

أ- المنطق أ- تاريخ النسخ

ف ١٥٩٠ / ٢
١٤١٦ / ٩٤

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

٧٢٥٨ ف ١٥٩٠ / ٢

الرقم: (رسالة تجميعية معني كسر راء كسر نون وتقريرا)
 العناوين: ---
 المؤلف: ---
 تاريخ النسخ: ١٣٥١ هـ تقريباً
 اسم الناسخ: ---
 عدد الأوراق: ١١ ص
 ملاحظات: ---

وقف السيد ابراهيم الحافظ بن قاضي علوان المنسوب
الى ابي عبد الله

رسالة للقطب في التصور
والتصديق

احسين قاضي
البان احني
العلوي
عفي عنه



هذا
هو

بسم الله الرحمن الرحيم
هذه رسالة شتمه على تحقيق معنى التصور والتصديق
 وتبريرها حررها لبعض الافاضل متوكلا على ملهم الصدق والصواب
 اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة في التصور والتصديق هو
 العلم المتحد الذي لا يكتفى فيه مجرد حضور كعلم الباري تعالى وعلم المجرى
 بانفسها وعلنا بانفسنا والآن ينحصر العلم في التصور والتصديق اذ التصو
 هو حصول صورة الشيء في العقل والتصديق مستند على التصور
 الذي هو كذا والعلم كحضوره لا يكون حصول الصورة وانما العلم
 المتحد بالاشياء الغائبة عنا فلا بد وان يكون حصول صورها
 فينا اذ حالة العلم ان لم يحصل لنا امر ولا زال عنا امر فاستوى حال
 العلم وما قبله وهو محال وان زال امر والزائل عند العلم بهذا غير
 الزائل عند العلم بذلك والالكان العلم باحدهما هو العلم بالآخر
 فيلزم ان يكون فينا امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا اذ راكم
 من الامور الغير المتناهية كالاشكال والاعداد الغير المتناهية
 ويكون تلك الامور الحاصلة فينا مرتبة موجودة معا لانه لما كان
 العدد الاكبر مثلا مستلزما للعدد الاقل فعدم الاقل يكون مستلزما
 لعدم الاكبر فاذا كان عدم الواحد والاشياء اربعة عدمها موجودة
 فينا بالفعل فعدمات الاعداد الغير المتناهية تكون موجودة
 فينا بالفعل ايضا وينبى بطلان هذا في الحكمة فتبين بهذا ان
 العلم تحصيل لازالة وهو كون العلم تحصيل لازالة هو من الامور التي

العلم بالاشياء الغائبة عنا فلا بد وان يكون حصول صورها فينا اذ حالة العلم ان لم يحصل لنا امر ولا زال عنا امر فاستوى حال العلم وما قبله وهو محال وان زال امر والزائل عند العلم بهذا غير الزائل عند العلم بذلك والالكان العلم باحدهما هو العلم بالآخر فيلزم ان يكون فينا امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا اذ راكم من الامور الغير المتناهية كالاشكال والاعداد الغير المتناهية ويكون تلك الامور الحاصلة فينا مرتبة موجودة معا لانه لما كان العدد الاكبر مثلا مستلزما للعدد الاقل فعدم الاقل يكون مستلزما لعدم الاكبر فاذا كان عدم الواحد والاشياء اربعة عدمها موجودة فينا بالفعل فعدمات الاعداد الغير المتناهية تكون موجودة فينا بالفعل ايضا وينبى بطلان هذا في الحكمة فتبين بهذا ان العلم تحصيل لازالة وهو كون العلم تحصيل لازالة هو من الامور التي

لكن
 خذها

يخذه في النفس ولا يحتاج فيها الى بيان والامر الحاصل عند العلم باحد
 المعلومات غير الحاصل عند العلم بالمعلوم الاخر لا سبق فيلزم ان يكون لكل
 معلوم امر في العقل مطابق وهو العلم به وهو العلم باحده وذلك هو المراد
 بحصول صورة الشيء في العقل ويجب ان يكون هذا العقل اعم من ان
 يكون مطابقا لما في نفس الامر وغير مطابق او جازما او غير جازم فيشمل
 جميع النظم النضورات والتصديقات اذ المنطق انما يبحث فيه عن المعاني
 الكلية ان ائمة وعن الصناعات الخمس واذا تقر هذا فنقول فسر التصو
 بامور لا حد لها بانه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل وهو
 بهذا الاعتبار مرادف للعلم وثانيتها بانه عبارة عن حصول صورة
 الشيء في العقل فقط وهو محتمل لوجهين احدهما حصول صورة
 الشيء مع اعتبار عدم الحكم وهو بهذا التفسير اعم منه بالتفسير الاول لانه
 لانه جاز ان يكون مع الحكم واخص منه بالتفسير الاول لانه جاز ان
 يكون مع اعتبار الحكم وفسر التصديق بامور اربعة احدها بانه عبارة عن
 الحكم ونسب هذا التفسير الى الحكماء وفسر الحكم بثلاث تفسيرات احدها بانه
 عبارة عن اثبات امر لا يخرج ايجابا او سلبا وثانيتها بانه عبارة عن نفس
 النسبة لامر الاثبات لان الدليات فعل والعلم انفعال وثالثتها بانه
 عبارة عن تعقل النفس ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وثانيتها
 بانه عبارة عن مجموع تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم وهو مذهب
 الامام وثالثتها بانه عبارة عن تصور مع حكم فيكون التصور بشرط الحكم
 تصديقا وهو مذهب صاحب المطالع وغيره ويمكن ان يكون مراده
 مذهب الامام ورابعها بانه عبارة عن اقرار النفس بمعنى القضية

وثانيتها حصول صورة
 الشيء مع عدم اعتبار
 الحكم صح

قوله الامام اي الامام
 وهو الرازي
 اطلق

والأذعان له فهو معنى غير حاصل في النفس معنى القضية بل شيء آخر
 يقترب به وهو صورة الأذعان له وهو ان المعنى الذي حصل في
 النفس هو مطابق لما عليه الأمر في نفس الوجود فالأذعان بهذا
 المعنى اعم من ان يكون مطابقا لما في نفس الأمر ولم يكن ان الاعتقاد
 بالمطابقة لا يوجب ان يكون الشيء المعتمد مطابقا لما في نفس
 الأمر فترك في الصناعات الخس وهو هذا التفسير ما ذهب
 اليه الشيخ لانه قال في الكتاب الموجز الكبير في الفصل الاول من
 المقالة الثالثة في البرهان بهذه العبارة العلم على وجهين احدهما
 تصديق والآخر تصور والتصور ان يحدث مثلا معنى في النفس وهو
 غير ان يجمع في النفس معنى قضية يفيدها النفس بل ان يجمع
 منه معنى قضية يفيدها النفس بل ان يجمع منه معنى قضية
 في النفس لم يخلوا ما ان يكون مشكوكا فيها ومفرا او منكرا وفي الوجود
 الثلاثة يكون هذا التصور قد حدث وهو وجود المعنى في النفس
 اما الشك والركار فلا تصديق معه واما الرفض وهو التصديق
 فهو غير حاصل في النفس معنى القضية بل شيء آخر يقترب
 وهو صورة الأذعان له وهو ان المعنى الذي حصل في النفس هو
 مطابق لما عليه الأمر في نفس الوجود فلو يكون معنى القضية
 المقبولة من جهة ما تصورت في النفس معنى قضية مقبولة
 بل ذلك حادث آخر في النفس فظهر من قول الشيخ ان التصور

ولا الشيخ هو ابن
 استنباط
 الثاني

اللفظ
 ٢

عبارة

عبارة عن حدوث معنى اللفظ في النفس من غير قيد سواء كان ذلك
 المعنى مغزا او مركبا والركب سواء كان قضية او امرا او نهيا او تنبيها
 او نسبة او حكما او غير ذلك والقضية اعم ان تكون مقبولة او غير مقبولة
 فالقضية المقبولة هي التي عرض لها التصديق والتصديق معنى
 آخر يقترب بمعنى القضية وهو اذعان النفس بمعنى القضية الذي
 حصل في النفس هو مطابق لما عليه الأمر في نفس الوجود وهو اعم
 من ان يكون ذلك المعنى مطابقا لما في نفس الأمر ولان النفس اذا
 اذعنت لمعنى بانه مطابق لما في نفس الأمر لا يلزم منه ان يكون
 مطابقا لما في نفس الأمر لان المطابقة شيء والأذعان بالمطابقة
 شيء آخر فالصديق بهذا الاعتبار لا ينافي السفسطة وغيرها من
 الصناعات واتفق الكل على ان القضية قول يقال لقائله انه صادق
 او كاذب والصدق والكذب انما يعرض للقضية اذا كان الرفض
 داخل فيها والدم يعرض لها فظهر ان التصديق ليس عبارة عن نفس الحكم
 كاطن المتأخرون ونسبوه الى الحكم الا ان التصديق اذعان الرفض
 فلفظ اللفظ التصديق على حكم مجازا مكررا لشيء ان يتصور خفية
 التصور والتصديق لتندفع الاشكال التي اورد عليها ومما
 يدل على ان التصديق ما ذكرناه قول الشيخ ايضا في الشفاء في الفصل
 الثالث من المقالة الاولى من النفس الاول من الجملة الاولى في مدخل
 المنطق وكان الشيء يعلم بوجهين احدهما ان يتصور فقط حتى
 اذا كان له اسم ينطق به يمثل معناه في الذهن وان لم يكن هناك

صدق أو كذب كما إذا قيل إنسان أو قيل فعل كذا فأنك إذا وقعت على
معنى ما يخاطب به من ذلك كنت تصورته ~~معه~~ والثاني أن يكون مع
التصور تصديق فتكون إذا قيل لك مثل أن كل من بيض عرض
لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط بل صدقت
أنه كذلك وأما إذا شككت أنه كذا فقد تصورت ما يقال فأنك لا
تستطيع فيما لا تصوره ولا تفهمه ولكنك تعلم تصديق به بعد وكل تصديق
يكون معه تصور والتفكير والتصور في هذا المعنى يفيدك أنه
يحدث في الذهن صورة هذا التأليف ولو بولف منها كالتأليف
والعرض والتصديق هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة
إلى الأشياء نفسها أنها مطابقة لها والتكذيب بخلاف ذلك كذا
الشيء مجهول من وجهين أحدهما من جهة التصور والثاني من جهة
التصديق ^{علم} أن الفاضل نير الدين الأبهري ذكر في فاتحة
منطق كتاب تنزيل الأفكار هذه العبارة العلم هو حصول
صورة الشيء في العقل وهو ما لا تصور فقط كتصور معنى الإنسان
وأما تصور مع التصديق كما إذا تصورنا معنى قولنا الإنسان
حيوان ثم أن صدقناه بالتصور ههنا هو أن يحصل في العقل
صورة هذا التأليف مطابقة للأشياء نفسها أقول
تفريده للتصديق بعينه هو نفس السبع للتصديق
لأنه قال حصول الطرفين مع التأليف بينهما أي مع القضية
في العقل هو تصور والتصديق هو أن يحصل في العقل
صورة هذا التأليف مطابقة للأشياء وهذا تفسير الأدعا

هو أن يحصل في العقل تصور
الطرفين مع التأليف بينهما
والتصديق

بمعنى

بمعنى القضية كما في الشيخ بعينه وهو معنى قوله ثم صدقناه أي ادعناه
واعترض عليه استاذ العالمين أحوام بضمير الملة والدين في نقد التنزيل
وقال أما قوله ثم صدقناه يجب أن يكون مراده به هو مجيب ما فسر
التصديق به وهو أن حصل في العقل صورة هذا التأليف مطابقة
للأشياء نفسها وحيث يكون معنى قوله ثم صدقناه أي ثم حصل في عقلنا
صورة هذا التأليف وليس المزمع من قولنا الإنسان حيوان
الاحصول صورة هذا المجموع لنا في العقل فيكون معنى قولنا إذا
تصورنا معنى قولنا الإنسان حيوان ثم صدقناه هو قولنا إذا حصل لنا
صورة هذا المجموع المشتمل على تصور الطرفين والتأليف ثم حصل
لنا صورة هذا التأليف لكن لا يمكن صورة هذا المجموع إلا بعد
حصول أجزائه لكن فيها صورة في هذا التأليف فيكون حصول
هذا التأليف بعد حصول صورة هذا المجموع حصولاً حاصل وهو
حال أقول جزء ~~هذا~~ المجموع صورة هذا التأليف مطلقاً لا حصولاً هو
هذا التأليف مطابقة للأشياء نفسها لأنه معنى الأدعا أن لم أو
معنى ثم صدقناه حصول صورة هذا التأليف في عقلنا مطابقة للأشياء
الأنفسية ^{الذات} وهو أحسن من حصول صورة هذا التأليف مطلقاً فخص
لا يكون تخصيصاً للمعنى بل وعلى تقدير صحة يكون حصول صورة التأليف
في العقل من باب التصور والذي من باب التصديق هو حصول التأليف
نفسه لا حصول صورته أقول حصول التأليف نفسه هو الانتساب والحكم
لا يجوز أن يكون تصديقاً لأنه فعل والتصديق انفعال لأنه علم وحصول
صورة التأليف في العقل مطابقة للأشياء وتصديق باعتبار أنه ادعا

يكون ما يقع فيه من التصديقات مطابقة لقول هذا حق ولو شكك
 ان العلم بطلان ما ليس بيقين ولا يجب ان يكون ما يقع فيه من التصديقات
 مطابقة لما في نفس الامر لكن ما في التصديق بانه هو الاعتراف بالمطابقة
 سواء كان مطابقا لما في نفس الامر او لم يكن فلو كان عليه هذا الاعتقاد
 ولا يدور عليه هذا الاعتقاد ثم قال وايضا ليس كل ما يتقدم المطابقة
 يجب ان يعتبر في تفسيره المطابقة فانه يبيد ما يتضمن معنى المطابقة
 وبابه بالتميز فوق ما يشبه ذلك انا اذا قلنا الحيوان ينقسم الى
 ناطق وغير ناطق ثم فسرنا الناطق وحده لاقول الناطق الذي
 هو الحيوان بانه جسم من شأنه ان يتميز فقط اخطانا لان الجسم
 لا يدخل في مفهوم الناطق ولذلك يطلق في بعض الوجوه
 على ما ليس بجسم من الفارقات مع ان الناطق من الحيوان لا يكون
 الاجسام فالناطق بهذا المعنى انما يدل على الجسم بالالتزام
 دون التضمن وهكذا حال التصديق في استلزام المطابقة
 العارضة له عند كونه على قول المطابقة التي اخذت في تفسير
 التصديق غير المطابقة التي هي واقعة في نفس الامر فان
 الاولى داخل في التصديق على وجه التضمن والثانية خارجة
 عنه لوزنه له على بعض المواضع فيجب ان يفسر المطابقة
 الاولى في تفسيره دونه الثانية والمثال الاول صحيح لكنه
 لا يضمن ثم قال مفهوم المطابقة ان كان معتبرا في مفهوم التصديق

العلمي

العلمي فهو ايضا معتبر في مفهوم التصور الذي هو قسمة واعتباره
 في احد القسمين دونه الذي عدول عن الصواب اقول هو لا يعتبر
 المطابقة في مفهوم التصديق العلمي بل يعتبر المطابقة في مفهوم
 التصديق مطلقا والتصديق بهذا الاعتبار يعرض لجميع التصورات
 او لبعضها سواء كان ذلك التصور مزا او قضية فلا يكون قيل
 قلما يخلو التصور عن التصديق فهذا الاعتبار ينقسم العلم الى تصور
 مجرد عن التصديق والى تصور مع تصديق جميع العلوم تصور
 لا غير الا انه يعرض التصديق للبعض ولا يعرض للبعض والتصديق
 ايضا باعتبار حصوله في الذهن تصور باعتبار انه الاعتراف
 بتصديق به وتصديق ولو اعتبر الاعتراف بالمطابقة لما في نفس
 الامر في تصور فلا يبقى ذلك التصور تصورا مجردا بل تصور مع
 تصديق وبهذا مزيد ايضا ثم قال لو يقال التصور
 الساذج لا يمكن اعتباره في المطابقة والاقول يمكن ساذجا لان قول
 التصور ينقسم الاحتمالي يتقدم العلم بوجود التصور بشرط
 فيه ان يكون مطابقا للوجود والا كان تصورا غير ذلك التصور
 فهو غير حقيقي يتقدم على العلم بوجود التصور ولا وجود
 وهو تصور محض الاسم والاولى ان يعبر في المعاني النقطية
 وظاهر ان التصور العلمي الذي هو قسم التصديق يجب
 ان يكون معتبرا في المطابقة ايضا واذا اعتبر ذلك في التفسير

الذي ذكره لم يكن بين المصور والتصديق فرق في الفرق الذي
 بين تصور المولف وبين تصور الذات
 سواء كان كلاهما مع اعتبار المطابقة او لم يكن اقول ليس المراده
 بالتصديق التصديق العلمي وان يكون فيهم هو التصور
 الخاص الذي ذكره بل هو ان كان كذلك فتكون التصور
 هو حصول معنى للفظ في الذهن سواء كان معروفا او مجهولا
 وسواء كان مطابقا او لم يكن ولا يجب ان يعتبر فيه المطابقة
 او عدم المطابقة وهو ليس فيما التصديق بل هو معروض
 التصديق فاذا اعتبر المطابقة في تعيد العارض معنى لا يجب
 ان يعتبر في تفسير المعروض ولو عرض التصديق بهذا المعنى
 لجميع التصورات لا تميز تلك التصورات بتدقيقات بل يكون
 معروضا لتدقيقات فيكون دأيا الفرق حاصل بين المعروض
 والعارض اي بين التصور والتصديق ونسبة التوفيق واعلم
 ان اطلاق لفظي العارض والمعرض على سبيل التوسع ولحق
 ان التصور هو العلم الاول ولا حصل التصديق الا بعد حصول
 التصور وما يدل على ان التصديق ليس نفس الحكم وليس شيئا
 وراء الادعاء هو اننا اذا قلنا مثلاً العالم حار في الكل اعظم
 من اجزاء ولا شك ان الانساب والقياس النسبة حاصل في كل واحد
 مما الوجهين وفي حصول هذا الانساب لا يحتاج الى كسب
 لانه الانساب والحكم من فعل النفس وفعلها يكون بمشيتها فاذا
 تصور

تصورت الطرفين ان ثبت نسبت احدهما الى الآخر والا فلا واذا
 تقرر هذا فنقول ان الدول كسبي والثاني بدوي والانتساب كسبي
 فثبت ان التصديق متي وراء الانتساب والادعاء حاصل
 في القضية الثانية بل واسطة وفي الدول غير حاصل الا بعد حصول
 وسط فالتصديق يكون غير الحكم بمعنى الانتساب وغير المحكوم عليه
 والمحكوم به وغير الحكم بمعنى النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به
 وكذا بمعنى نفس النسبة وبمعنى يعقل وقوله اولاد قومه لان
 تصور النسبة بينهما ايضا بمشيتها النفس وقوله بعض الناس
 ايضا يدل على ان التصديق ليس نفس الحكم لانهم قالوا الحكم هو
 اثبات امر لا ايجاب او سلبا وقالي التصديق الكسبي هو الذي
 لا يكون تصور طرفي القضية كافيا في الحكم بالانتساب وذلك
 ان الحكم بالانتساب غير الانتساب الذي هو الحكم وغير الحكم بالنسبة
 التي هي الحكم على مذهب مستحدث فالحكم هو التصديق اي الادعاء
 والافعال والاعتراف بالتصديق وايضا ذكر الشيخ في الفصل
 المذكور في كتاب الموضح ان التصديق موقوف على امرين احدهما
 تصور المصدق به الا المطالب به والثاني تصور ما علم هو به
 وتصديقه ولا شيء من الانتساب والنسبة بموقوف على ذلك
 فنقرر ان التصديق غير الحكم بالتفسيرين وتصور المحكوم عليه
 والمحكوم به والحكم شرط التصديق لا جزء فلهذا انما كان
 ينقسم العلم لا بانه اما تصور فقط واما تصور مع تصديق

لعله ثبت

مع تصديق كما قسم الشيخ في الاشارة فالعلم بما يكون تصور
ويمتاز بعض الاشياء ببعض لم يرضى وهو التصديق وعدم
موضعه والتصديق ايضا باعتبار حصوله في الذهن يكون
تصورا وباعتبار عرض لغوه يكون تصديقا وجازان بقسم بان
العلم بالتصور والتصديق كما قسم في الموجز الكبير فبعض العلوم
يكون تصورا وهو ما يحصل في الذهن فربما كان او مفرا او
بعض ما يكون تصديقا وهو لا اعتراق بالتصورات كما حصلت
في النفس والادعان بها وان كان الاذعان بها باعتبار حصوله
في الذهن يكون تصورا ولا يرد على التقسيمين اعترافا ونسبة
فهذا ما يمكن ان يقال على التصديق بهذا التفسير واما ما قيل في التصديق
باعتبار ان يكون حكما فيورد منه ما قال الشيخ السهروردي في المطارحات
وتعريف التصديق بأنه الحكم على احد الشئان بأنه هو الآخر غير
حدي فان هذا يخص التصديق لواقع في الحكمات غير متضمن
للتصديق الواقع في الشرطيات فالأولى ان يقال في شرطها
ذكرناه في الملوكات وقيل في الملوكات العلم ما تصور وهو
حصول صورة الشيء في العقل واما تصديق وهو الحكم على
تصورات اما بنفي او اثبات فبشمل التصديق الواقع في الشرطيات
وقال ايضا في المطارحات ووفق بين القضية والتصديق
فان التصديق بالشيء قضية قولية اما التجمية واما فكرية والتصديق
حكم عقلي لا فكري وان التصديق نفس الحكم لان الحكم لا يتحقق
الا على تصورات وقال ايضا في المطارحات وانما تقسيم
العلم

العلم الى تصور وتصديق فتباح فيه في اوله ان يكتب لانه ليس
موضعا تحت التبيين ولفظ التغيرات ما ذكره الشيخ ابو
علي في بعض المواضع ان العلم اما تصور محض واما تصور مع
التصديق واشترك كلاهما في التصور وزاد احدهما بالتصديق
وهو الحكم وكل لفظ يقع بمعنى واحد على شيئين ينز أحدهما
بأمر لا يكون واقعا باعتبار ما به الانفراد على الشيء بل يكون واقعا
باعتبار ما به الانفراد على الشيء بل يكون واقعا باعتبار ما به الانفراد
ولما ذكر التقسيم ان العلم اما كذا واما كذا لم يقسم الا بعد ان اخذ
بمعنى واحد في اللفظ المشترك لا يقسم على ما سبق وكانه اخذ العلم
في هذا الموضع بازاء تصور والتصديق فبعض التصورات لا ساذج ولا
مفروق بالتصديق مع التصديق حكم وحكم فعل وهو اتفاق
النسبة او قطع او ادراك فعل ما ليس نفس ذلك الفعل
اي ليس ذلك الادراك نفس ذلك الفعل فتعقلا الفعل
الذي هو الحكم تصور لذلك الفعل اي الحكم فيرجع العلم المذكور
الى التصور مع التصور فيكون تصور تصور موزع خارجة وقد يكون
تصور احكام نفسانية هي التصديقات فمجمع علومها الى
التصورات وان كانت في بعض التصورات الاحكام تصديقا
هي افعال نفسانية واتفاق او قطع او قول قول في نفسه الحكم انه قطع
النسبة فربما معنى آخر والادعاء والاعتراف وقار شايخ الملوكات
في تفسير العلوم المذكور حصول صورة الشيء في العقل اما ان يفتقر
علم او لا يفتقر وذلك حصول على التقديرين بمعنى تصورا وذلك
الحكم باعتبار حصوله في العقل موزع قبل التصورات ايضا وحصوله

كونه حكما سي قصد بقا التصور وهو حصول صورة الشيء في العقل
غير مقيد باقتان احكم او لا اقتانه اذ لو قيد بعدم اقتان احكم كما اعتبر
ذلك جماعة من المتأخرين حيث قالوا ان الامر كما حصل في العقل
ان لم يكن مع حكمه فهو التصور وان كان مع حكمه فهو التصديق لما
بقي اشتراط التصديق بالتصور على قول من يجعل التصديق مجردا عن
وهو المصطلح عليه في التلويحات اقتداء بالحكا المتقدمين وان
يجعل جزاء التصديق على راي من جعل مجموع تصورات نفسه وهي
الحكم عليه والمحكوم به والحكم وهو مصطلح الامام في ذلك لكن
الجميع اتفقوا على ان التصديق يستدعي التصور في غير عكس ولو
قيد بقا رتبة الحكم لاستدعي التصديق كما كان التصديق مستدعيا
له فكان العكس اجبا في استدعاء احدهما لآخر من حيث قوامه
وذلك لما اتفقوا على القول بخلافه فثبت ان اشتراط مقارنة
الحكم ولا مقارنة لذلك الحصول على الولاية مذمومة القوم بل
الاصطلاح الذي لا يتأني مذمومهم في التصور والتصديق
هو المذكور في التلويحات اما التصور فلما قرئت واما في
التصديق فلا تنافيهم على ان الوحيات (بما وقع التوقف في
التصديق بها كخفاء تصور حد وما ولو لم يكن التصديق
مجردا عن الحكم بل كان عبارة عن التصورات الثلاثة المذكورة لكان
لو لم يكن بد منها الا اذا كانت تلك التصورات بدلية
وهو بخلاف ما اعتزوا به في الاوليات وان كان بعضهم
قد ناقضوا نفي اللاحق في بعض المواضع واذا نظر هذا
ثبت

ثبت ان العلم يتخلف في القسمين احدهما التصور وهو حصول
صورة الشيء في العقل كما اذا كان الشيء لفظا فتنطق به مثل معناه
في الذهن سواء عبر عنه بلفظ مفرد كالنفس او بلفظ مركب كالحيوان
الناطق اذ كونه العلم بكون الوجود لما عرفت ان الحكم باعتبار حصول
في العقل متصورا انما كان تصديقا لخصوص كونه حكما لكنه لا يحصل
في العقل الا وان يكون المحكوم عليه والمحكوم به حاصلين في الوجود
ايضا فيكون ذلك التصور جملة تصديقية ينافي ان ينافي ان يحكم
الحكم عليهما وتبين ان هذا المثال المذكور وثانيهما التصديق وهو الحكم
على الشيء المتصور بوجوده او عدمه او وجود حاله او عدم حاله
بجمله وبالحكمة هو الحكم على التصورات اما بنفي او اثبات كما هو المذكور
في التلويحات وقد جعل ذلك في التصديقات الجملة والشرطية وهو
اول من قول بعضهم ان الحكم على شيئين بان احدهما هو الآخر وليس
فان هذا يختص بالجمليات ويخرج عنه الشرطيات فلا تنقسم
التصديقات فهذا ما يمكن ان يقال على التصديق بهذا التعبير اما
قوله لما ياتي اشتراط التصديق بالتصور وان يجعل جزاء التصديق
مستدرك لونه الاستغناء في تحقيق المعاندة بين الكل والجزء مع احتمال
احدهما على الآخر كالواحد والكثير المتباعد جواز صدقها على ذات
واحد من جهة واحدة والامر كذلك لا يستحال ان يصدق على شيء
واحد ذلك ادراكا سادجا ومفترضا وانما ذلك كثيرة كاستعمال
الحكمة التي هي الفرد على الاثنين الذي هو الزوج وكاستعمال اللفظ
المركب على الفرد وكذا الاستغناء في تحقيق المعاندة بين الشرط
والشرط بل المتباعد صدقها على ذات واحدة واعلم انه قد يكون التصور

عملية تصديقية بني على الحكم عليها ^{ان} كالمثال المذكور ان كون العالم يمكن الوجود
لانه من تصور معنى الحمل للتصديقية الذي هو تصور الحكم عليه ^{تصور} والحكم به
وتصور الحكم يمكن ان يقع الانتساب بين الطرفين لان الانتساب بمسبة
التصور لكون الانتساب ففعله وفعله بمسبة لكن على هذا التقدير لا يفي
تصديقنا كسبيا واما اذا فر التصديق بالادعاء فلا يرد عليه هذا
لانه ربما يقع الانتساب ويعرض له الحكم في ان هذا الانتساب يجب
ان يعترف به ايضا فيكتب ذلك الاعتراف بمقدمة معترف بها مقترنة
فينبغي للمباحث في التصديقات ان ينظر في معنى الادعاء ومعنى الحكم
فان كان كلاهما واحدا فالنصديق هو الحكم لا غير وذلك انما يكون
اذا فر الحكم بحقيقة الانتساب لا بالانتساب وان فر بالانتساب
فالفرق طه كما مر تقديره واما من قال بان التصديق عبارة عن انتساب
الحكم فر الحكم بانه هو النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم لا ايقاع النسبة
ربما باعتبار حصوله في ذهن تصور وباعتبار خصوصية كونه حكما
تصديق قريب من ان الانتساب فعل والتصديق انفعال لانه علم
فليس شئ لانه علم ان الانتساب باعتبار حصوله في ذهن
تصور وباعتبار خصوصية كونه حكما تصديق قال بعضهم في الفرق
بين الحكم والتصديق ان التصديق امر انفعال لانه قسم العلم الذي
وهو انفعال ما للمدرك والحكم ايقاع النسبة اليجابية او سلبها
وهو فعل لان الايقاع فعل المدرك فلا يصدق احدهما على الاخر
فاطلاق التصديق على الحكم يكون مجازا وخفيته ان الادراك
لما كان عبارة عن حضور ما مدرك عند المدرك فاحضور الذماني
يجوز منه عنده ان النسبة اليجابية واقعة او ليست بواقعة هو
التصديق والحاظر منه عنده هو المصدق به وايقاع النسبة وسلبها

هو الحكم واحضور الذماني الذي لا يجز منه فيه عنده هو الذي ذكرنا وان
حضر غير وان كان مفهوم الوقوع والادعاء او غيرهما فهو تصور
والحاظر هو التصور والتصديق لا يخرج الحكم لانه هو يدل على تغيرها
قوله جميع ان حين ان الادراك ان كان مع الحكم سمي تصديقا لان ما
مع الشئ غير وكذا قول الحواجر في شرح اشارات وهو ان التصور هو
الحاظر في الذماني مجر داعم الحكم والمصدق به وهو الحاضر في الذماني
مقارنا له يدل على ان المقارنة للشئ غير ذلك الشئ لكن للذماني
التصديق والحكم اطلق احدهما على الآخر مجازا في جري الميزان قول
قول المناظرين يدل على تغيرها لكن قول الحواجر لا يدل على انه قال في شرح
الاشارات ان الحكم هو التصديق وما عرض له الحكم هو المصدق به ثم قال
هنا يجب ان يتصور حقيقة التصور والتصديق ليندفع الاشكال
الواردة كما يقال لو كان التصديق هو الادراك المقترن بالحكم كان الحكم خارجا
عن التصديق لكنه نفسه او جزؤه وايضا كان التصديق كسبيا اذا كانت
تصوراته نسبة ضرورة انه اذا توقف الادراك المطلق على الحكم توقف
على الادراك المقترن به كتوقفه على جزئه وايضا كان كل تصديق متلوا
تصديقات لحصول ثلثة ادراك مقترنة وايضا جاز انفاض التصديق
بالقول الخارج مع انه لا يقتضي الا بالتصديق وانما يندفع الاول لما عرفت
من ان الحكم لازم الادراك المقترن بالحكم لانفسه ولا جزؤه وانما يندفع
الثاني بان التصديق الكسبي هو الذي يقتضي الانتساب في ايقاع
النسبة او سلبها واما التصور انما يكتسبه لم يقتضيه من تلك الجهة
من جهة التصور للذماني وانما يندفع بان التصديق حضور مجزئ من ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة وليس كل واحد من الادراكات الثلثة
كذلك وانما يندفع الرابع بان التصديق الذي لا يقتضي الا بالحق هو
التصديق بمعنى الحكم اعني ايقاع النسبة وسلبها الذي يعني الحضور

الموصوف فلا يقتضي بالالفعل الخارج لا يقال السوال غير مقبل لانه اراد
بالصدق الحكم فلا نسلم انه انفعال وان اراد انه حكم مع تصور الطرفين
فلا نسلم صدق الحكم عليه نعم لو قلت لو كان التصديق هو الحكم وهو فعل
لما صح تسمية العلم اليقيني لانه انفعال لانا نقول التصديق كيف ما كان
يلزم ان يكون انفعال لانه لا يكون فمادة العلم فلا يكون حكما لانه الى ما ذكرناه
اقول ظهر من قول هذا ان الضل ان التصديق والحكم متغايران لكنهما
متلزمان والتفسير الذي نقلناه في التبع للتصديق اخصر من الحكم
لان وجود التصديق مستلزم لوجود الحكم ولا يفتش كلها وعلى هذا
التفسير لا يراد بالكوك المذكورة واما من قال التصديق عبارة عن
مجموع تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم فليس عليه ان يكون ان يقارن
الشيء والاشكال والاعتراض وفي الحال ان يقال التصديق مع انك
والاشكال واورد عليه بعض الدعاة ان يكون هو ان قال الامام تصور
حصول صورة الشيء في الذهب فقط فقال التصديق والتصديق
ان التصديق عبارة عن مجموع التصورات الثلاث لكن قال ايضا
الحكم انما يكون على المحكوم عليه بالمحكوم به فيكون جزء التصديق
المحكوم عليه اقول الصورة الحاصلة في الذهب هي المعلوم لا العلم به
وحصولها هو العلم باجزاء التصديق الذي هو العلم لا يكون المعلوم
بل العلم واذ اتقرب هذا فتقول اجزاء التصديق على هذا المذهب
هو تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به اعني حصولها في الذهن
وتصور الحكم بها يكون صورة المحكوم عليه ومثال الحكم به الملك
الذي هو المعلوم ان شرطه لوجود التصديق ولوجود الحكم في
قولهم انما يكون بالمحكوم به على المحكوم عليه لا يلزم ان يكون جزءا من
التصديق وقال صاحب المطالع في كتاب البيان التصور هو

ادراك

ادراك الشيء من حيث هو منطوق النظر كونه خاليا عن المحكوم
به او عليه بايجاب او سلب والتصور اليقيني مع احدهما هو التصديق
فاذا قلنا مثلا الانسان حيوان او ليس بجواد فاننا نذكر اولاد على
الانسان ومعنى حيوان او جواد ومعنى هو هو اوليس هو هو ثم
نقول ان حيوان او ليس بجواد فان الادراك السابق هو التصور
وهو الحكم بانه هو هو اوليس هو هو قول هذا الفصل على ان
التصديق مفاد الحكم لان التصور المفارق للحكم ويمكن ان
يكون مراده ان مجموع التصور والحكم هو التصديق كما ذهب اليه
العام وقيل على هذا المذهب بالتفسير الاول شكون احدها
اذا كان التصديق هو الادراك المفترق بالحكم فكون الحكم خارجا
عنه لكن هو نفس او جزؤه وثانيها ان التصديق يكون كسما
اذا كانت بصورة مكتسبة ضرورة انه اذا توقف الادراك ليقطع
على الكل لتوقف الادراك المفترق لتوقف على جزئه وثالثها ان
يكون كل تصديق تلك تصديقات بحصول تلك ادراكات
مقتزاة ورابعها جاز اقناص التصديق بالقول الخارج
مع انه لا يقتضي الدالجة ويمكن ان يابى عن الاول بان
الحكم شرط لصيرورة التصور تصديقا لا نفس التصديق
ولا جزؤه وعن الثاني بان التصديق الكسبي هو التصور
الذي يفتقر الى الانتساب في ايقاع النسبة وسلبها بيه اجزاء
وما تصوراته مكتسبة لم يفتقر اليه تلك الجهة بل من جهة التصور
الذي هو جزؤه الاول ومع الثالث بان التصديق هو الذي
يعرض له الحكم او بواسطة وهو مجموع التصورات الثلاث واما
افتراءه بكل واحد منها هو بواسطة افتراءه بالحكم لمجموع فلا يكون

كل واحد تصديقاً لأن شرط التصديق أن يعرض له الحكم أولاً ويعرض
للأجزاء بتوسط المجموع وعن الرابع بأن مقتضى القول السارح هو
النصور الذي لا يعتبر معه افتراض الحكم الذي اعتبره أن الحكم
معه ولا يلزم من اقتضائي الأول بالقول السارح اقتضائي الثاني
قال صاحب القسطاس متى حصل عند العقل وقوع النسبة
أولاً ووقوعها لا بمعنى تصور الوقوع واللا ووقوع فإن ذلك من
قبل التصورات بل بمعنى أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة فهذا الوصول
هو التصديق وهو حقيقة الحكم أقول لما اعترف بأن التصديق
عبارة عما أن يحصل عند العقل أن النسبة واقعة أو ليست
بواقعة الذي هو معنى الدواعي والاعتقادات فإن معناه حكماً
فلا مشقة للاصطلاح فهذا ما قيل على التصديق والتصديق
والحق ما نقلناه عن الشيخ لأن كل ما يحصل في الذهن لا يجب أن
يكون أما صور الماهيات أو الدواعي أو الاعتقادات بمطابقة تلك
الصور فإن الأول هو التصور والثاني هو التصديق والأول
باعتبار حصوله في الذهن تصور لكن خصوصاً أزعانا الغرض
تصديق ولا يراد على هذا المذهب تلك أصلاً وإنما ما يدل
من قول الجميع على أن التصديق هو الدواعي والاعتقادات قولهم
في التصديق الكسبي أن هذه القضية معلومة التصور بمحولة
التصديق ولا شك أن هذه القضية قبل القياس فاصلة
مع اجزائها أعني الموضوع والمحمول والنسبة بينهما والانتساب
وبعد القياس لا يحصل إلا بالدواعي بتلك النسبة إذ
الانتساب بأنها واقعة أو مطابقة لما في نفس الأمر انتهى

الكتاب في القياس
الشيخ محمد بن عبد الله
الشيخ محمد بن عبد الله

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وصلى الله على سيدنا

محمد وآله وصحبه